

دفع وم

من ساح في الارض وضرب في آفاقها واستطلع آراء الامم واستشف افكار القبائل
 رأى من غرائب الوهميات فوق ما يرى من بدائع المحسوسات فكمن وم راج في امة رواج
 الحق وكمن من خطأ نقضت عليه قرون وهو يعد صواباً وكمن من اسطورة نزلت منزلة الحقيقة
 فتوارثها الخلف عن النلف وكره عليها المثون من السنين ولها رونق الحق وكرامته لم يمسا فلم
 ينقد ولم يبخرها لسان بطعن ولا تجسها عقل . فكأنما مزجت الفرائز البشرية بالارتياح الى
 الاوهام والمشاشة للإضاليل وما تكاد تفيق العقول من سكراتها وتستيقظ من غفلاتها حتى
 تعود اليها . فما قد ودعنا القرن التاسع عشر قرن النور واظلمنا القرن العشرون وفي هذه النواحي
 من اهل الاطلاع والمعرفة باللغة الاعجمية من يعتقدون ان الفقه الاسلامي مأخوذ عن الفقه
 الروماني وهو وم قد عشن في ادعائهم وفرخ وليس فيهم من يرتاب في صحته فيتكلف
 التخص عنه بل هو عندهم حقيقة بلغت من الثبوت ان كادت تصير في حكم ما ليس باليد
 وينظر بالعين حتى صاروا يستخفون بين ينكرها ويستقلن اطلاعه ويستضعفون عقله

رويدك لا تعجب من ذلك فقد انتشرت الكتب المادية بالله ونطقت الكائنات ولا تزال
 ناظقة بوحداية المكون ولم يبرح الوثني عاكفاً على وثنه والمجوسي ساجداً للنار والهندي عبداً
 لنهره لا يريد واحد من هؤلاء من معبوده بدلاً

اما بعد فقد جمعي ولودعياً مكثراً من مطالعة كتب الافرنج منزل صديق قدار الخطاب
 والتحدث في امور عدة وشؤون شتى كما هي العادة عند تلاقي الاصحاب فتكلمنا في التجارة
 وما طرأ عليها من آفات الافلاس هذه السنة ثم في الصناعة واحتياج البلاد اليها ثم في المدارس
 وكثرتها وما زلنا نتنقل في اشياء هذه المباحث التي تعود التحدث فيها في المجالس والجامع اهل
 المطالعة والتجار والسائرون تحت راية العلم من قطان بيروت ولبنان حتى افضى بنا الكلام الى
 العلم الذي يرجع اليه في المعاملات ويعول على قواعد في فصل المنازعات العلم الذي اذا
 حصله المرء كان له امع شكك علم الفقه فاطرات ائمة الاربعة ابا حنيفة النعمان المتوفى سنة
 ١٥٠ هـ والامام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ والامام مالك الشرف سنة ١٧٩ هـ والامام احمد
 ابن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ واخذت في بيان ما لم من الفضل في استباطه . فقال ذلك
 الرجل مع توفد فواده وسعة اطلاعه ما وقع عندي موقع الاستغراب من ان هذا الفقه
 مأخوذ عن الرومانيين فانكرت ذلك عليه وظالمت بالدليل فلم يكن دليلاً سوى اعادة دعواه

فألتة هل طالعت الفقه الروماني وعارضت ابوابه بابواب الفقه الاسلامي فتيبت من هذه المعارضة ان هذا الفقه مستمد من ذلك حتى قلت ما قلت فقال "لا لكن الواقع كما قلت لك اصله من الرومانيين" فلما كان تعليقه من باب قول يونس "اي كذا خلقت" وعدته ان اطالع الفقه الروماني واقابله بالفقه الاسلامي بابا بابا وانثني في هذا الصدد مقالة احسرها اللثام عن عمياً الحقيقة حتى لا يبقى في هذه الديار من يجلبها او من يدعي هذه الدعوى ولا يكون من يرد دعواه بالدليل القاطع وقد وقفت على كتاب فقه روماني فلم يظهر انه اصل للنقح الاسلامي البتة فأخذت حينئذ في كتابة هذه المقالة استاصل بها شأفة شبيهة شائعة بين مطالعي الكتب الاوروبية ومن يعاشروهم ويعتقدون صحة اقوالهم وسداد آرائهم وقد اتيت بالحجج القاطعة مما بين الفقهين من التباين ولا بد ان أقدم تلك الحجج بتمهيد يتسنى به لاصحاب هذه الدعوى وجه عذر في تسلط هذا الوهم عليهم فاقول

ان للفقه الروماني مقاماً سيئاً حتى في اذهان المشارقة لمكان ان الرومانيين بسطوا سلطتهم على المشرق وخفقت اعلامهم فوق مدائنهم واتقاد اهلهم لسلطانهم . وانتشرت في أرجائهم رسومهم واحكامهم وعليها اعتمد في القضاء وبث الحكم عند الخلاف كل تلك القرون التي ملكوا فيها الاقطار الشرقية وهي قطعة من الدهر تناهز سبعمائة سنة . وقد تولى هذه الديار بعدهم العرب المسلمون وهؤلاء لم يلروا على شيء من احكام الرومانيين وشرائهم ليس الاحكام النظرية التي يشترك فيها الناس اشتراكهم في الصورة الانسانية فان الدولة الغالبة توافق الى ان تقوم من لوح الوجود آثار الدولة المغلوبة وترسم في مكان هاتيك الآثار آثارها حباً ان لا يبقى لسابقة ذاكرٌ يجير . هذا مع اتحاد الدين بين الدولتين فما ظنك بهما مع اختلافهما كما هو الامر بين دولة العرب المسلمين ودولة الرومانيين

اما الحجج المبطللة القول بان الفقه الاسلامي مأخوذ عن الفقه الروماني فهي

(الحجة الاولى) ان بين الفقه الاسلامي والفقه الروماني من الاختلاف في تقسيم الموارد وتبريد الابواب ما يدفع هذا الوهم . ومن عارض ابواب الفقهين وقابل مواد الشرعين لم يجد بينهما اتفاقاً الا فيما لم يختلف فيه البشرولن يختلفوا من نحو طلب الشهادة لاثبات الدعوى والرهن او الكفالة للاطمئنان على الحق والمعاقبة على الجنایات

فلو صح هذا الوهم لرأيت بينهما من المشابهة مثل ما بين المتابع والمتابع والحال ليس بينهما الا شبه ما بين الافرنجي والصيني . ألا وان الاختلاف بين الشرائع لا يتعدى حد ما بين افراد النوع من الاختلاف . فانت ترى ان لكل فرد صورةً تشخصه وهيئة متميزة عن سائر

افراد نوعه وافراد النوع تجمعا الحقيقة النوعية فزيد وعمر ووخالد واحد بمعنى ان كلا منهم انسان مستوف ما به قوام الصورة الانسانية وهم ثلاثة من حيث ان كلا منهم شخص مستقل يخلقه وخلقه وفكره وذوقه واحوائه

(الحجة الثانية) ان الفقه الاسلامي مبني على الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد بسط الكلام في ذلك ابن خلدون في المقدمة وهذا نص ما هنالك "اعلم ان اصول الفقه من اعظم العلوم الشرعية واجلها قدراً واكثرها فائدة وهو النظر في الادلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الاحكام والتكليف. واصول الادلة الشرعية هي الكتاب الذي هو القرآن ثم السنة المبينة له فاعلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت الاحكام تنقل منه بما يوحى اليه من القرآن وبينه بقوله وفعله بخطاب شفاهي لا يحتاج الى نقل ولا الى نظر وقياس. ومن بعد صلوات الله وسلامه عليه تمذّر الخطاب الشفاهي وانحفظ القرآن بالتواتر. واما السنة فاجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على وجوب العمل بما يصل اليها منها قولاً او فعلاً بالنقل الصحيح الذي يغلب على الظن صدقه وتعين دلالة الشرع في الكتاب والسنة بهذا الاعتبار ثم تنزل الاجماع منزلهما لاجماع الصحابة على التكثير على مخالفتهم ولا يكون ذلك الا عن مستند لان مثلهم لا يتفقون من غير دليل ثابت مع شهادة الادلة بعصمة الجماعة. فصار الاجماع دليلاً ثابتاً في الشرعيات ثم نظرنا في طرق استدلال الصحابة والسلف بالكتاب والسنة فاذا هم يقيسون الاشياء بالاشياء منها ويناظرون الامثال بالامثال ياجماع منهم وتسلم بعضهم لبعض في ذلك فان كثيراً من الواطن بعد صلوات الله وسلامه عليه لم تدرج في النصوص الثابتة فاناسوها بما ثبت والحقها بما نص عليه بشروط في ذلك الخلق تصح تلك المساواة بين الشبهين او المثليين حتى يغلب على الظن ان حكم الله تعالى فيهما واحد وصار ذلك دليلاً شرعياً ياجماعهم عليه. وهو القياس. وهو رابع الادلة

"واتفق جمهور العلماء على ان هذه هي اصول الادلة وان خالف بعضهم في الاجماع والقياس والحق بعضهم بهذه الاربعة ادلة اخرى لا حاجة بنا لدورها لضعف مداركها وشذوذ القول فيها. فكان اول مباحث هذا الفن النظري كون هذه ادلة. اما الكتاب فدليله بالهجرة القاطعة في سنته والتواتر في نقله فلم يبق فيه مجال للاحتال. واما السنة وما نقل اليها منها فالاجماع على وجوب العمل بما يصح منها كما قلناه معتزداً بما كان عليه العمل في حياته صلوات الله وسلامه عليه من انفاذ الكتب والرسل الى النواحي بالاحكام والشرائع امراً ونهاياً واما الاجماع فلا تفاتهم رضوان الله تعالى عليهم على انكار مخالفتهم مع العصمة الثابتة للامة واما

القياس فاجماع الصحابة

قد عرفت على اي شيء ينبغي فقه المسلمين فأنتى يكون منقولاً عن فقه الرومانيين وهو مبني على رسوم مدونة او عادات جارية . اما الرسوم المدونة فهي كتاب الشرح ومراسم مجلس الاعيان واوامر الملك ورسوم القضاة وفتاوي المتكلمين

(الحجة الثالثة) أليس في المعقول ان نقهأ نوفر على وضع قواعد و تحرير مسائله خلق من العلماء والفضلاء واشتغل باستنباط فروعه واجتهد في تنقيحه وتوضيحه مدة طويلة يكون منقولاً عن فقه امته سالفة مضبوط الاحكام بحور المسائل

وان كان ذلك فعلى م كل هذا الجهد ولم يبتئاً لهم اتمامه لوقت قصير بل كيف اقتضى ذلك نحواً من قرن ونصف قرن حتى عظمت امدار الاسلام وذهبت الأية من العرب بهامسة الكتاب وتمكن الاستنباط وكل الفقه واصبح صناعة وعلم كما قال ابن خلدون

(الحجة الرابعة) ان الفقه انقسم الى طريقتين طريقة اهل الرأي والقياس وهم العراقيون ومقتدمهم ابو حنيفة . وطريقة اهل الحديث وهم الحجازيون وامامهم مالك بن أنس والثانفي من بعده

وان اهل البيت شدوا عن الجمهور بمذاهب ابتدعوها وفقه الفردوا به وبنوه على مذهبيهم في تناول بعض الصحابة بالقدح وعنى قولهم بصحة الأئمة ورفع الخلاف عن اقوالهم . وان اطواريج شدوا بمثل ذلك ولم يخفّل الجمهور بمذاهبهم بل اوسعوا جانب الانكار والقدح فلا عرف شيئاً منها ولا نرى كتبهم ولا اثر لشيء منها الا في مواطنهم نكتب الشيعة في بلادهم وحيث كانت دولتهم قائمة في المغرب والمشرق واليمن والخراسان كذلك ولكل منهم كتب وتأليف وآراء في الفقه غريبة كما قال ابن خلدون

فيا ليت شعري من اين وقع كل هذا الخلاف بين المسلمين في الاحكام النيقية والقواعد الشرعية ان كانوا قد اخذوا الفقه الروماني وكيف اغلق اهل السنة باب الاجتهاد وهو لم يزل عند اهل الشيعة منترحاً فهل من ناظر في هذا يقبل هذا الوهم

(الحجة الخامسة) ان الفقه الروماني يميز النبي ويقرر له احكاماً وهو في الدين الاسلامي محرفوض لا يقبل جاء في القرآن "وما كان محمد اباً احدي من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين"

(الحجة السادسة) ان الفقه الروماني يوجب على السارق ان يرذ اربعة اضعاف المسروق فمن سرق مائة يفرم للمسروق له اربعمائة وفي الفقه الاسلامي "اذا سرق البالغ العاقل الناطق

البصير عشرة دراهم جيد او ما قيمته عشرة دراهم من حرز لا شبهة فيه ولا تأويل وجب عليه القطع . فمن ذا الذي يعجز عنه ان هذا من ذلك :-

(الحجة السابعة) ان الفقه الروماني يحكم بقتل من يقتل ابنة ويقضي عليه بان يولج هو وكلب وديك وافعى وقرود في كيس جلد ويحيط عليه مع حؤلاء الندماء الاربعة ويرمى به في البحر او في اقرب نهر اليهم

اما الفقه الاسلامي فلا يقتل الرجل بابنه لقول النبي " لا يقاد الوالد بولده " كما سيك شرح القدوري ولم يميز قتل الاصل بفرعه من الائمة الا مالك قال اذا ذبح الرجل ابنة ذبحاً كما في الدر المختار

(الحجة الثامنة) ان الامم السابقة الاسلام كانوا يورثون الذكور دون الاناث واما الاسلام فجعل الاتيين كالدركوميراً كما في سورة النساء " للذكر مثل حظ الانثيين " هذا وقد بقيت جميع اخرتكفل بابطال هذا الرعم ودفع هذا الرعم اعرضت عنها ابتغاء الاختصار وفي النية ان اترجم مختصر الفقه الروماني باللسان العربي وهو مع ما اعاقى عليه من الحواشي لا يتجاوز ثلاث مقالات نشرت في ثلاثة اجزاء من مجلة المتتطف الجليلية
سعيد الشرتوني

نسخة شعر ملتن

كان ملتن الشاعر الانكليزي المشهور غريباً كابي الملاء العربي فلم يكن يكتب اشعاره يدو بل كان يملئها على كاتب يكتبها له . وقد حفظت النسخة الاصلية من شعره المعروف بالفردوس المفقود ومعرض للبيع في شهر مارس المقبل . فقامت الجرائد الانكليزية الآن تحت الامة على ابتياع هذه النسخة مهما بلغ ثمنها وحفظها في البلاد الانكليزية او في التحف البريطاني لئلا يشترها الاميركيون ويتلوهوا الى بلادهم . وربما بلغ ثمنها المئات من الجنيهات مع ان ملتن نفسه باع هذه النسخة وحق طبعها بخمسة جنيهات لا غير ولا نددت الطبعة الاولى باع حق طبعها ثمانية بخمسة جنيهات اخرى . لكن الذين طبعوها بعد ذلك رجحوا منها الرقاً من الجنيهات . ولا يبعد ان تكون قد طبعت حتى الان مئات من المرات وان تكون النسخ التي انتشرت بين ايدي الناس تعد بالملايين لانا لا نظن ان قراءة اشعار ملتن فانت احد من ابناء اللغة الانكليزية